

Distr.: General
23 June 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي عُقدت في مونترو، سويسرا، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن موضوع "التعاون الإنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥: التنمية المستدامة للجميع" (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٥ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) بول سيغير

الممثل الدائم

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

تقرير الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي عُقدت في مونترو، سويسرا، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن موضوع "التعاون الإنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥: التنمية المستدامة للجميع"

أولا - مقدمة

١ - نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، بالتعاون مع الحكومة السويسرية، ندوة رفيعة المستوى في مونترو تحضيراً للاجتماع الرفيع المستوى الرابع لمنتدى التعاون الإنمائي، الذي سيعقد في نيو يورك يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وركز المنتدى على الآثار التي يمكن أن تنشأ في مجال التعاون الإنمائي على خطة تجمع بين اجتثاث الفقر والتنمية المستدامة وتنطبق على جميع البلدان. وأتاح هذا الاجتماع أول فرصة مهمة لإجراء مناقشة يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، وذلك متابعة للاجتماع الخاص الذي عقده رئيس الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ودعت فيه الدول الأعضاء إلى وضع خطة إنمائية موحدة وشاملة لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - وحضر الندوة ما يزيد عن ١٥٠ مشاركا رفيع المستوى ينتمون إلى طائفة عريضة من أصحاب المصلحة ومن المجالات الإنمائية والبيئية. وشملت جلسات غير رسمية عديدة عُقدت قبل الاجتماع الرئيسي واجتماعات موازية، بما في ذلك اجتماعات خاصة بأصحاب المصلحة المنتمين للمجتمع المدني، والبرلمانيين والجهات الفاعلة السويسرية في مجال التعاون الإنمائي. وعُقد على هامش الندوة اجتماع للشركاء في مجال التعاون بين بلدان الجنوب لمواصلة عمل الفريق الأساسي التابع للشركاء الجنوبيين. وشملت الندوة أيضا عقد اجتماع للفريق الاستشاري التابع لمنتدى التعاون الإنمائي لمناقشة الأعمال التحضيرية لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤.

٣ - واستفادت الندوة من الرسائل الرئيسية المتعلقة بشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ صادرة عن الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي عقدت في إثيوبيا، أديس أبابا، من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ومن اجتماع مواز عقد خلال الدورة المواضيعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣^(١). وستدرج نتائج

(١) بالإضافة إلى المواد الأساسية التي أعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اعتمدت الندوة ثلاث دراسات تحليلية كأساس للمناقشة، هي: Cooperation for sustainable development: critical challenges for

الدورة مباشرة في أعمال منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤ وفي العمل الجاري بشأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد مهدت أيضا الندوة للندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي بشأن المساءلة والفعالية في مجال التعاون الإنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، التي ستعقد في ألمانيا، برلين، يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، والتي ستسبقها جلسات غير رسمية تُعقد يوم ١٩ آذار/مارس.

٤ - ويتضمن هذا التقرير ملخصا للرسائل الرئيسية للندوة في الجزء ثانيا منه ويتضمن ملخصا أكثر تفصيلا في الجزء ثالثا بشأن السياق المتغير للتعاون الإنمائي؛ والحاجة إلى تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية؛ ودور التعاون الإنمائي في تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بوجه خاص على توفير الموارد لأغراض التنمية؛ والرصد والمساءلة كأداة فعالة للنهوض بتنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا - الرسائل الرئيسية

٥ - لقد بات الإطار التقليدي للتعاون بين الشمال والجنوب من أجل تحقيق التعاون الإنمائي العالمي يفقد من أهميته. فقد تجاوزت الاستدامة حدودها البيئية وصارت تنهيا لتحتل موقع الصدارة في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وأصبحت هناك حاجة ماسة إلى صيغة جديدة للتعاون الإنمائي الدولي تطابق المشهد الإنمائي المتغير.

٦ - ويجب أن يواكب أي خطة إنمائية تحويلية دعم ذو حجم ونطاق مختلفين. وهناك حاجة إلى وضع شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية تجمع بين مسار مونتريري بشأن تمويل التنمية ومسار ريو بشأن تمويل التنمية المستدامة وأدوات التنفيذ، انطلاقا من توافق آراء مونتريري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٧ - ويجب أن يستفيد جميع أصحاب المصلحة من التعاون الإنمائي، لا سيما الفقراء والفئات الأشد ضعفا، داخل البلدان وفيما بينها. وينبغي مواصلة تقديم الدعم لأقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل على الرغم من اختلاف أنواعه. وينبغي توفير الدعم الدولي

development cooperation in a post-2015 world”, by Andrew Rogerson and Jonathan Glennie, Overseas Development Institute, London؛ و “Development Institute, London؛ و “Public aid as a driver for private investment”, by Iliana Olivié and Aitor Pérez, Elcano Royal Institute, Madrid؛ و “The post-2015 sustainable development agenda: implications for development cooperation”, by Kate Higgins and Shannon Kinderay, North-South Institute, Ottawa.

لإتمام الأعمال التي لم تنجز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ومواجهة التحديات ذات الأهمية العالمية.

٨ - ولا يزال العمل من أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمعونة الإنمائية الرسمية مسألة بالغة الأهمية. وعلى الرغم من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمعونة الإنمائية الرسمية في الماضي، فإن هذه الموارد وحدها ستظل مع ذلك دون ما هو مطلوب بكثير لدعم تنفيذ خطة التنمية العالمية.

٩ - والتعاون الإنمائي اليوم لا يشمل التعاون بين الحكومات فقط - التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب - بل هو أكثر من ذلك، فهو يتجاوز نطاق المعونة كثيراً. فالتعاون الإنمائي يتعلق بالتمكين والدعم، وليس مجرد التوجيه. فهو إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية في مجموعة من الشراكات المصممة وفقاً للاحتياجات.

١٠ - وينبغي أن يواكب نمط أو شكل التعاون الإنمائي وظيفته المتطورة. وينبغي أن يكون الدعم مرناً وتراعى فيه احتياجات البلد وأولوياته المحددة. ولتنفيذ الخطة، سيكون من المهم للغاية توفير حوافز إلى المجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة - بما في ذلك القطاع الخاص.

١١ - وسيكون من الضروري وضع إطار للمساءلة المتعددة عن الالتزامات في مجال التعاون الإنمائي يكون أطواراً مشتركاً ومتبايناً في الآن نفسه، وذلك من أجل كفالة تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وينبغي أن يركز هذا الإطار أكثر على "كيفية" تعزيز التنمية الشاملة للجميع وعلى كفالة الفعالية والكفاءة في مجال التعاون الإنمائي.

١٢ - ولا تستطيع الحكومات وحدها أن تحقق التحول المطلوب. وسيطلب ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق واسع في شراكة عالمية متجددة ودينامية من أجل التنمية، شراكة أساسها المشاركة والتبادل الحقيقي.

١٣ - ومن غير المرجح أن تحلّ شراكات أصحاب المصلحة المتعددين محلّ الشراكات الحكومية الدولية، ولكنه يُرجح أن تصبح عنصراً مكملًا لها أكثر أهمية من ذي قبل. وبإشراك مجموعة عريضة من الجهات الفاعلة تتحقق الإمكانيات الكبيرة لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين العالمية، بما في ذلك مبادرات الأمين العام الأخيرة.

١٤ - وكشفت المناقشات الصريحة التي جرت في مونترو عن مدى استعداد أصحاب المصلحة للطعن في بعض المقومات الأساسية للتعاون الإنمائي. ويُفهم من ذلك أنه سيكون من الممكن وضع إطار تمويلي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ يلي الطموح إلى تنفيذ خطة إنمائية تحويلية موحدة وشاملة.

ثالثا - موجز تفصيلي

ألف - السياق المتغير للتعاون الإنمائي

الاعتراف بالحاجة إلى صيغة جديدة

١٥ - كفالة فهم الجميع وتقديرهم للتغيرات الجارية - يجب أن تُقرّ بنطاق وحجم وتأثير التغيرات التي جرت خلال فترة السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية. ويجب أن نعترف أن التعديلات الهامشية لن تكفي للمضي قدما.

١٦ - تجاوز مفهوم التضامن والأخذ بخطة المصالح المشتركة - لا يزال التضامن يمثل محركا هاما لمشاركة البلدان في التعاون الإنمائي. ففي هذا العالم الذي تزداد فيه العولة والاعتماد المتبادل بدأت تظهر أيضا خطة قوامها الاهتمامات والمصالح المشتركة. وأصبحت المصلحة الذاتية مرتبطة الآن على نحو وثيق بالمضي في تنفيذ مثل هذه الخطة القائمة على المصلحة المشتركة. وبناء على ذلك، ينبغي النظر إلى المصالح المشتركة بوصفها جزءا لا يتجزأ من المصلحة الذاتية.

استعراض نطاق التعاون الإنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

١٧ - الإقرار بأن التعاون الإنمائي ينبغي أن يتكيف مع التحديات الإنمائية الجديدة، فضلا عن إتمام الأعمال التي لم تنجز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية - سيكون من الضروري التوصل في إطار التعاون الإنمائي إلى سبل لمواجهة التحديات الجديدة، مثل التغير في جغرافية الفقر؛ وتفاقم عدم المساواة، وارتفاع معدلات البطالة، وتسارع وتيرة العولة، وازدياد الحاجة إلى وضع نهج جماعية لمواجهة التحديات العالمية.

١٨ - الإقرار بأن وضع التنمية المستدامة في صلب الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ يستلزم إعادة تركيز الجهود الإنمائية - سيظل احتثاث الفقر، في جميع أبعاده، الأولوية القصوى في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، فإن وضع التنمية المستدامة في صميم الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ يتطلب نطاقا أوسع كثيرا يفوق نطاق التعاون الإنمائي التقليدي.

بحث دور التعاون الإنمائي في ما بعد عام ٢٠١٥

١٩ - الاعتراف بالدور الهام للتعاون الإنمائي في النهوض بتنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ - يمكن أن يساعد التعاون الإنمائي في تصميم استجابات جماعية للتحديات في

مجال التنمية المستدامة. ويمكن أن يستخدم كقوة اندماجية عن طريق الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة ومختلف النهج في شراكات تضم أصحاب المصلحة المتعددين في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٢٠ - الإقرار بأن دور التعاون الإنمائي يختلف باختلاف مجموعات البلدان - بالنسبة للبلدان المعتمدة على المعونة - لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الخارجة من الصراع - سيظل التعاون الإنمائي يقوم بدور هام فيما يتعلق بسدّ الفجوات المالية والحفز على اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز التقدم الإنمائي. أما بالنسبة للبلدان غير المعتمدة على المعونة - لا سيما البلدان المتقدمة والبلدان الكبيرة ذات الدخل المتوسط - يقوم التعاون الإنمائي بدور حفّاز أساسي ويساعد على توفير حوافز لاتخاذ إجراءات محددة من أجل تسريع وتيرة التقدم الإنمائي.

إيجاد سبل فعالة لإشراك المجموعة المتنوعة دوماً من الجهات الفاعلة في مجال التنمية

٢١ - لم يعد التعاون الإنمائي اليوم مجرد علاقة بين الحكومات بل هو أكثر من ذلك بكثير كما أنه تجاوز نطاق المعونة - في حين لا تزال الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل موطناً للسود الأعظم من فقراء العالم، فإنها تقوم بدور فعال في مجال التعاون الإنمائي. ويقوم كذلك المجتمع المدني بدور متزايد الأهمية بوصفه مدافعاً عن الفقراء وجهة فاعلة ميدانياً في مجال التنمية في آن واحد. وقد أصبحت المؤسسات الخيرية الخاصة وكذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أكثر اهتماماً بالتعاون الإنمائي. وإذا أمكن إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية في مجموعة من الشراكات المصممة حسب الحاجة والقائمة على التبادل الحقيقي فإن ذلك سيكون عاملاً حاسماً رئيسياً لنجاح تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

البحث عن سبل جديدة لتنفيذ التعاون الإنمائي

٢٢ - كفالة اعتماد التعاون الإنمائي لمجال تركيز طويل الأجل ومعالجة العوامل الهيكلية التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة - بدلاً من تحقيق مكاسب سريعة، أصبح التأكيد المتجدد على التنمية المستدامة يحتم أكثر فأكثر التركيز على إزالة الحواجز النظامية ومعالجة العوامل الهيكلية المحركة للتقدم الإنمائي.

٢٣ - تعزيز ملكية البلدان للتعاون الإنمائي، واستخلاص الدروس المستفادة - يجب إدارة التعاون الإنمائي وتوجيهه محلياً ليدعم النهج المصممة خصيصاً لكل بلد. ويجب احترام الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويمكن أن تساعد البرمجة الحذرة واتباع نهج قائم على

المشاركة على إقامة صلة بين المشاريع الوطنية الكبيرة والمستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وتتسم الإدارة الجيدة بأهمية بالغة في كل من البلدان الشريكة والبلدان المشمولة بالبرنامج.

٢٤ - الإقرار بعدم وجود حلول مناسبة للجميع - يجب أن يتسم التعاون الإنمائي بالمرونة الكافية للسماح بتطبيق الحلول الفردية على التحديات الفردية. وفي حين ينبغي أن تشمل الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ أهدافا وغايات على الصعيد العالمي، يجب أيضا أن تعكس الشراكة العالمية من أجل التنمية الأولويات والاحتياجات والظروف الوطنية. ولذلك ينبغي أن تعزز إدارة التعاون الإنمائي محليا وتهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية والمنظمات والسلطات المحلية.

كفالة مواكبة المناقشات الحكومية الدولية بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ للواقع المتغير ميدانيا

٢٥ - ينبغي أن تعكس الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الواقع الجديد للمشاهد الإنمائي المتغير - ينبغي أن تكفل المشاورات الاستماع لآراء مختلف أصحاب المصلحة من القاعدة. ولدعم تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ دعما فعالا، سيتعين أيضا على الأمم المتحدة أن تكيّف أنشطتها التنفيذية وكذلك إدارة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

باء - شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

التقدم نحو إطار تمويلي موحد، انطلاقا من توافق آراء مونتيري

٢٦ - تجاوز توافق آراء مونتيري - ينبغي أن تستند الشراكة العالمية المتجددة إلى تجربة الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون في مستوى الطموح المتمثل في وضع خطة إنمائية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تتخذ من توافق آراء مونتيري نقطة انطلاق لها ولكن ينبغي أن تتجاوزها فيما يتعلق بإدماج المجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة وكذلك المصادر والأنماط التي تستخدمها.

٢٧ - الانتقال إلى إطار تمويلي موحد - ينبغي أن تكون الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ مدعومة بإطار تمويلي وحيد وموحد وشامل. ويعني ذلك الجمع بين مساري مونتيري وريو في شكل شراكة عالمية شاملة ومتجددة. وينبغي أن يكفل الإطار التمويلي الموحد نهجا متسقا وشاملا وتطلّعا في مجال اجتثاث الفقر والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التقدم نحو شراكة عالمية يعمل فيها الشركاء على قدم المساواة

٢٨ - الابتعاد عن إقامة علاقة سلبية بين المانحين والمستفيدين - ينبغي أن تكون الشراكة العالمية المتجددة شراكة مفتوحة، وشفافة وشاملة حقا للجميع، تتمكن فيها المجموعة المتنوعة من أصحاب المصلحة من العمل بمزيد من المساواة. وينبغي أن يتمكن فيها الشركاء من توحيد قواهم المختلفة من أجل أن تُثمر. ويجب الاعتراف فيها بمساهمات جميع الأطراف الفاعلة - التقليدية وغير التقليدية، التنفيذية وغير التنفيذية.

العمل من أجل وضع إطار تمويلي متأصل في القيم المشتركة والمبادئ الأساسية

٢٩ - العمل من أجل فهم مشترك للقيم والمبادئ الأساسية للإطار التمويلي لما بعد عام ٢٠١٥ - العمل معاً من أجل التوصل إلى فهم مشترك للقيم المشتركة والمفاهيم الأساسية سيُيسر الوصول إلى اتفاق بشأن الإطار التمويلي لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون لتعزيز الثقة المتبادلة والنهوض بالتعلم المتبادل دور بالغ الأهمية في كفالة فهم مشترك قوي خلال كامل عملية ما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها.

الارتقاء بالشراكات العالمية متعددة أصحاب المصلحة وإطلاق مبادرات جديدة

٣٠ - الارتقاء بالشراكات العالمية متعددة أصحاب المصلحة وإطلاق مبادرات جديدة - ينبغي أن تكون الشراكات العالمية متعددة أصحاب المصلحة مكتملة للشراكة العالمية المتجددة. وقد ثبت أن الشراكات العالمية التي تقودها التحالفات الطوعية أدوات فعالة في مواجهة تحديات التنمية. وباستطاعة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور مهم من خلال القيام بدور المُيسر في الشراكات العالمية. وباستطاعتها أن تجمع بين الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول للاتفاق بشأن خطة متفق عليها.

كفالة اتساق السياسات وتهيئة بيئة ملائمة

٣١ - تعزيز اتساق السياسات للنهوض باحتثاث الفقر والتنمية المستدامة - يعني اتساق السياسات توافق النظم العالمية بشأن التجارة، والمال، والتكنولوجيا، والأمن الغذائي، والوصول إلى الأسواق وإدارة المعارف. ويتحتم هذا الاتساق أكثر عند الانتقال إلى خطة إنمائية عالمية موحدة ومواصلة البلدان بذل الجهود من أجل الحد من الاعتماد على المعونة.

٣٢ - العمل معاً من أجل تهيئة بيئة ملائمة - ويشمل ذلك الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وكفالة أنظمة تجارية عادلة وتعزيز النظم المالية. وهي تستلزم أيضاً بناء القدرات من أجل تنفيذ الخطة الجديدة وجمع البيانات ورصد التنفيذ واستعراضه. وسيكون من

الضروري أيضا معالجة مسألة القدرة على تحمل أعباء الدين والمسائل العامة، بما في ذلك إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

٣٣ - الجمع بين مساري التعاون الإنمائي وتغير المناخ - نظرا لأن تغير المناخ ما فتئ يشكل خطرا يهدد بعكس اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس فإن التمييز بين التعاون الإنمائي وتغير المناخ يبدو مسألة زائفة بشكل متزايد. وينبغي معالجة المشاغل المتعلقة بالجمع بين المسارين معالجة استباقية. وينبغي الاعتراف بالاختلافات في درجات التدوين القانوني في المجالين وتنقيح الطرائق الإحصائية من أجل استعراض امكانية زيادة التمويل لغرض الأهداف العالمية، من قبيل تغير المناخ. وسيكون كلا المجالين ذا أهمية بالغة في معالجة مسألة تحويل المساعدة الإنمائية بشكل متزايد من الأولويات الإنمائية إلى النهوض بالمنافع العامة العالمية (من ذلك على سبيل المثال، تغير المناخ، والهجرة وحماية التنوع البيولوجي).

جيم - دور التعاون الإنمائي في تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥

التعلم من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية

٣٤ - استعراض تجربة الأهداف الإنمائية للألفية من أجل توجيه الأموال إلى المجالات التي تحقق فيها أكبر تأثير إنمائي - ينبغي الاستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية في توجيه تخصيص الموارد في المستقبل واستخدامها بفعالية. وينبغي عند وضع أي استراتيجية تمويلية للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي تقييم الكيفية التي حققت بها التدفقات المالية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، تقدما إنمائيا نحو الأهداف والغايات، والمجالات التي تحقق فيها ذلك التقدم.

٣٥ - اعتماد نهج إنمائي محوره الناس لكفالة استمرار وصول الموارد إلى أشد الفئات فقرا - يشمل توافق الآراء القوي بشأن التقدم نحو إطار تمويلي واحد للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ التأكيد على كفالة التخصيص اللازم للموارد من أجل اجتثاث الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويساعد النهج الذي محوره الناس على كفالة توجيه الموارد إلى المجالات التي هي في أشد الحاجة إليها وإلى المجالات التي تحقق فيها أكبر أثر ممكن.

استعراض مجموعة أدوات التعاون الإنمائي

٣٦ - دراسة الأدوات المتاحة، في ضوء التحديات الإنمائية المتغيرة - هناك حاجة بوجه خاص إلى زيادة التركيز على الأدوات التي تشجع الحلول المتكاملة وتعالج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، جميعها، وتعزيز العدالة بين الأجيال. وفي حين سيظل التعاون الإنمائي يعتمد

على الاستراتيجيات الوطنية بوصفها أداؤها الرئيسية لمطابقة الأهداف العالمية مع الإجراءات الوطنية، ينبغي أيضا أن يتوصل إلى إيجاد آليات للتصدي للتحديات الإنمائية العالمية الجديدة، مثل المشاعات العالمية.

٣٧ - استعراض مجموعة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ - سيكون من الضروري الجمع بين موارد القطاعين العام والخاص، المتأتية من كل من التدفقات المالية المحلية والدولية، وذلك من أجل تمويل الاحتياجات الكبيرة والمتزايدة من الاستثمار المرتبطة بالتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى حشد موارد جديدة، ينبغي دراسة الاستخدام الفعال للموارد الحالية دراسة دقيقة.

٣٨ - إعادة تقييم التوازن بين الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل والطويلة الأجل - يتطلب زيادة التركيز على التنمية المستدامة التركيز أكثر على التمويل الطويل الأجل، وهو أمر بالغ الأهمية للتغلب على الحواجز الهيكلية. وسيكون من الضروري إعادة النظر في المزيج من الموارد المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل في ضوء الخطة الإنمائية الجديدة.

كفالة التوجيه الدقيق للأموال من أجل تحقيق أكبر أثر إنمائي

٣٩ - تركيز الموارد العامة في الفجوات التمويلية حيث تحقق أكبر أثر إنمائي - تشمل المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى الأموال العامة الخدمات الاجتماعية والمنافع العامة العالمية، التي تعاني من نقص الاستثمار نظرا لأن العوائد الاجتماعية لهذه الاستثمارات لا تحقق عائدا كاملا للمستثمر. ونظرا لأن الاحتياجات تفوق الموارد المتاحة، ينبغي أيضا توجيه الاستثمار العام بشكل متزايد نحو المجالات التي يمكن أن تحشد فيها موارد خاصة إضافية.

٤٠ - مواصلة دعم البلدان الأشد احتياجا - يواجه العديد من البلدان الأشد ضعفا، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية أكبر التحديات في مجال تعبئة مصادر أخرى من مصادر تمويل التنمية، مثل تعبئة الموارد المحلية والاستثمار الخارجي للقطاع الخاص. وستكون هذه البلدان في حاجة إلى دعم مستمر عن طريق التمويل العام.

٤١ - ستكون البلدان المتوسطة الدخل في حاجة إلى الدعم حتى لا تقع مجددا في براثن الفقر - ستحتاج أيضا البلدان المتوسطة الدخل إلى الدعم الدولي حتى تتفادى الوقوع مجددا في دائرة الفقر بعد خروجها منها. وسيكون بناء القدرات ونقل التكنولوجيا عاملين رئيسيين في دعم هذه البلدان من أجل تعزيز النمو الأخضر والتصدي لتفاوت.

استغلال إمكانات الموارد المحلية الثابتة والتي يمكن التنبؤ بها استغلالاً أكمل، من خلال تحسين تعبئة الموارد المحلية

٤٢ - الإقرار بأن الموارد المحلية هي أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية - ستمكن البلدان بفضل تعزيز تعبئة الموارد المحلية من استغلال مصادر تمويل التنمية، التي يمكن التنبؤ بها والتي هي في أشد الحاجة إليها، وذلك من أجل تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظراً للركود المتوقع وإمكانية زيادة تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات المقبلة، سيكون من الأهمية بمكان تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية من أجل تلبية الاحتياجات المالية الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة إنمائية تحويلية وطموحة لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٣ - مواجهة التحديات التي لا تزال قائمة في مجال استغلال الموارد المحلية - تواجه البلدان الأشد فقراً والأشد ضعفاً، بما فيها البلدان الخارجة من النزاع، بوجه خاص، تحديات في مجال تعبئة الموارد المحلية. وتشمل هذه التحديات تجنب الضرائب والتهرب من الضرائب، وعدم الامتثال، وانخفاض الروح المعنوية لدى دافعي الضرائب، والإدارة السيئة، والاعتماد على الوصولات من قاعدة ضريبية ضيقة، وضعف إيرادات الإيرادات، وانخفاض الإيرادات المتأتية من ضريبة القيمة المضافة بسبب عدم اتساق عملية جمع الضرائب، والضغط على الإيرادات الضريبية الناشئة عن تحرير التجارة.

٤٤ - زيادة الاستثمار في تعزيز المؤسسات والحوكمة - ستتطلب تعبئة الموارد المحلية تعزيز المؤسسات والحوكمة. وحتى اليوم، لم يركز المانحون الثنائيون حقاً على تعزيز قدرة البلدان على تعبئة الموارد المحلية. وينبغي تكريس المزيد من الأموال لهذا الجهد. ومع ذلك، ينبغي أن يؤدي تعزيز قدرات البلدان على تعبئة الموارد المحلية إلى زيادة الاهتمام بالتحديات الإنمائية الوطنية الأخرى وليس تحويله عنها.

استمرار الدور الهام للمساعدة الإنمائية الرسمية

٤٥ - يجب في النهاية الوفاء بالالتزامات الحالية، لا سيما التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية - انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى سنتين متتاليتين منذ أن بلغ أوجه في عام ٢٠١٠. وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية ٠,٢٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أي أقل كثيراً من هدف ٠,٧ في المائة الذي حددته الأمم المتحدة.

٤٦ - لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما من مصادر التمويل، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان ضعفا، على الرغم من أن التدفقات المالية الخاصة ما فتئت تفوقها كما - لا تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية قرابة نصف جميع مصادر التمويل الخارجي المتاحة لسد الثغرة في الوفورات فحسب، بل إنها تتميز بتركيزها على أشد السكان فقرا وأشدّهم ضعفا في العالم. ويشكل الركود المتوقع للمساعدة الإنمائية الرسمية ابتداء من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، لا سيما في أشد البلدان فقرا التي تعاني من أكبر الفجوات الإنمائية، عاملا مثيرا للقلق.

٤٧ - كفالة أن تصبح المعونة أكثر استجابة لاحتياجات البلدان - غالبا ما تطغى حاليا وإلى حد بعيد اعتبارات الاقتصاد السياسي على تخصيص المعونة. وينبغي أن تستهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المجالات الجغرافية والمواضيعية التي لا يرجح أن تجذب مصادر تمويل أخرى. ويعني ذلك أنه، بالإضافة إلى تركيز المعونة المستمر على القضايا الاجتماعية، ينبغي توجيهها بشكل متزايد إلى القضايا ذات الاهتمام العالمي، حيث لا يمكن أن تحقق المنافع التي يكتسبها المجتمع عائدا كاملا للمستثمر.

٤٨ - استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كحافز لتعبئة مصادر التمويل الأخرى، وبالتالي الحد من الاعتماد على المعونة - يمكن بفضل بناء القدرات وتعزيز المؤسسات أن يساعد التعاون الإنمائي البلدان على استخدام المصادر الخارجية بفعالية أكبر، وبالتالي جذب المزيد من التعاون الإنمائي. ويمكن أيضا أن يساعد تعزيز القدرات الوطنية على زيادة تعبئة الموارد المحلية والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة.

الدور المتزايد الأهمية لمصارف التنمية الإقليمية وترتيبات تجميع الاحتياطات الإقليمية في النهوض بالتنمية

٤٩ - الإقرار بالدور المتزايد الأهمية لمصارف التنمية الإقليمية - اضطلعت المصارف ومؤسسات تمويل التنمية الإقليمية بدور متزايد الأهمية في السنوات الأخيرة من حيث حجم القروض ودورها في تحديد الأطر التنظيمية. فضلا عن ذلك، فقد قدمت خدمات لمجموعة من القطاعات أكثر تنوعا، كما قامت بدور هام في مواجهة التقلبات الدورية خلال الأزمة المالية.

٥٠ - الإقرار بالأهمية الكبيرة لتوازن موازين مدفوعات البلدان من أجل الجهود التي تبذلها للحد من الفقر - للتخفيف من حدة الصدمات الخارجية، أنشأت مناطق عديدة آليات إقليمية لتجميع الاحتياطات تدعم موازين المدفوعات خلال الأزمات، وبالتالي فهي

مكملة للآليات العالمية لمواجهة التقلبات الدورية. ومن خلال إتاحتها حيزا سياساتيا أكبر، فهي تمكن البلدان من اتقاء الأثر الإنمائي السلبي للصدمات الخارجية.

٥١ - الإقرار بالدور المتزايد الأهمية للشركاء من بلدان الجنوب في مجال التعاون الإنمائي - ما فتئ التعاون الإنمائي ينمو بسرعة كمصدر من مصادر تمويل التنمية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات لزيادة فهم أثره الإنمائي وتقييم مبادئه وخواصه الرئيسية. ويمكن أن يقوم منتدى التعاون الإنمائي بدور في تشجيع الشركاء من بلدان الجنوب على تحسين قاعدة معلوماتهم، من خلال دعم التحليل والحوار بشأن التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٢ - العمل جماعيا بشأن استراتيجية لتمويل المنافع العامة العالمية - يجب أن تشكل أي استراتيجية لتمويل المنافع العامة العالمية جزءا لا يتجزأ من إطار تمويلي لخطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفها اجتثاث الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن استخدام التمويل الدولي لقضايا الصالح العام والصناديق العالمية المخصصة لقضايا الاستدامة العالمية في تمويل المنافع العامة العالمية. وسيطلب ذلك تحويل بعض الارتباطات الثنائية إلى ترتيبات متعددة الأطراف لتمويل المنافع العامة العالمية.

٥٣ - بحث مثال الأمن الغذائي بوصفه مثالا ابتكاريا للكيفية التي يمكن بها إدارة المنافع العامة العالمية وتمويلها - التصدي للأزمات الغذائية الدولية مثال محدد على الكيفية التي يمكن أن تتوصل بها مختلف الجهات الفاعلة إلى الاتفاق بشأن مجموعة من المبادئ، وتوفير الموارد وتعزيز العمل بشأن أي تحدٍّ إنمائي بعينه. وأثبت هذا المثال أيضا أنه ينبغي استخدام التمويل المخصص للتنمية المستدامة لتعزيز نهج ذي مسارين يلي الاحتياجات الفورية بينما يساعد كذلك على بناء القدرات وحفز الاستثمار من أجل تعزيز التقدم الإنمائي الطويل الأجل.

الدور المتزايد الأهمية للاستثمار الخاص في النهوض بالتنمية

٥٤ - الإقرار بأن القطاع الخاص يقوم بدور متزايد الأهمية في مزيج التمويل الإنمائي - طغى الاستثمار الخاص خلال السنوات الأخيرة على الموارد العامة. وأصبحت موارد القطاع الخاص تعتبر الآن مصدرا متزايدا الأهمية من مصادر التمويل الإنمائي لغرض الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تجاوز عدد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة وأخذوا يدرجون أهدافا إنمائية في استراتيجيات أعمالهم التجارية الأساسية.

٥٥ - دراسة الشواغل المعرب عنها بشأن استخدام المعونة كحافز للتمويل الإنمائي - كان أيضا الهدف من الاستفادة من القطاع الخاص لغرض التنمية استخدام المصالح التجارية بدافع الربح بدلا من الاحتياجات الإنمائية. والتفكير في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مجال التعاون الإنمائي يستلزم فهما واضحا للكيفية التي يمكن أن يساهم بها على أفضل وجه في تنفيذ خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا يمكن لإشراك القطاع الخاص أن يكون بديلا لدور الدولة في هيئة بيئة تنظيمية ملائمة وكفالة الوصول إلى الخدمات والمنافع العامة الأساسية.

٥٦ - الإقرار بأنه إذا ما تعزز دور القطاع الخاص فإنه ينبغي أن يخضع إلى المزيد من المساءلة عن النتائج الإنمائية - سيتطلب تعزيز دور القطاع الخاص في ما بعد عام ٢٠١٥ أن يضطلع بمزيد من المسؤوليات، وذلك من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في أعماله التجارية الأساسية ويصبح مسؤولا عن تحقيق نتائج إنمائية. ومن الخطوات المهمة اعتماد الإبلاغ عن الاستدامة في أنشطة المؤسسة وإدماج ذلك في دورة الإبلاغ. وتكفل أطر الإبلاغ هذه شفافية الآثار الجانبية الإيجابية والسلبية للاستثمار الخاص.

٥٧ - وضع إطار تنظيمي قوي يتجاوز المسؤولية الاجتماعية المؤسسية من أجل كفالة مساهمة استثمار القطاع الخاص أيضا في تحقيق التقدم الإنمائي - كلما استخدمت المعونة لتعبئة الموارد الخاصة، يكون من الضروري وضع إطار تنظيمي قوي لمعالجة إخفاقات السوق. وسيساعد مثل هذا الإطار في كفالة أن تحقق الأموال العامة المستخدمة لتعبئة الموارد الخاصة نفس الأثر الإنمائي أو أكثر مما لو حُصصت لتمويل قضية اجتماعية محددة.

٥٨ - استعراض الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي - يمكن أن يُستخدم الاستثمار الخاص كقوة محركة للتحويل الاقتصادي. ويمكن أن يساعد من خلال تشجيع الابتكار وتيسير نقل التكنولوجيا، على توليد العمالة وتعزيز النمو الأخضر. وفي حالة استخدام المعونة كعامل حفاز للاستثمار، يجب التأكد من أنها لا تحفز الاستثمار الذي كان سيحدث على أية حال.

٥٩ - تحسين امكانية التنبؤ باستثمار القطاع الخاص - غالبا ما تتسم استثمارات القطاع الخاص بتذبذب قوي وفقا للظروف السائدة في الأسواق. ولذلك ينبغي وضع خطط تتعلق بالتخفيف من حدة المخاطر والاستثمار الشامل وتحسين امكانية التنبؤ بالعائدات، وذلك من أجل كفالة أمن بيئة الأعمال وضمان استمرار تدفقات القطاع الخاص. وسيتطلب ذلك وجود مؤسسات فعالة، ونظم حوكمة قوية وفرض ضوابط وموازن على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

دال - الرصد والمساءلة كأداتين قويتين للنهوض بتنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٠ - وضع إطار قوي متكامل وشامل للجميع على الصعيد العالمي لرصد واستعراض التقدم في تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ - دعا المنتدى إلى وضع إطار قوي متكامل وشامل للجميع يُسرّج جمع البيانات وتبادلها بفعالية ويُخضع مختلف الجهات الفاعلة للمساءلة. ويجب أن تتيح مثل هذه الآلية الحيز والموارد اللازمة لمشاركة المجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية.

٦١ - التعلّم من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية - غالبا من يُنظر إلى انعدام وجود إطار فعال وما يصحب ذلك من تشتت لمختلف المبادرات بوصفها العوامل الرئيسية المفسرة لوجود فجوات في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون هناك أطر رصد ومساءلة فعالة خلال كامل فترة الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وبوجه خاص، يستطيع تمويل التعاون الإنمائي أن يُكسب عملية رصد التعاون الإنمائي والشراكة العالمية من أجل التنمية قيمة إضافية.

٦٢ - الاستفادة من فكرة "لا يتقرر شيء يعيننا بدون مشاركتنا" - ينبغي توسيع نطاق تركيز المساءلة التقليدي على المانحين والمتلقين للمعونة حتى يعكس على وجه أفضل الدور المتزايد الفعالية لمجموعة عريضة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وتتيح أيضا فترة ما بعد عام ٢٠١٥ فرصة للاعتراف بدور الحكومات المحلية والبرلمانات والمواطنين عموما وإدماج دورهم بفعالية أكبر.

٦٣ - الاستفادة من آليات المساءلة المتبادلة الحالية وتعزيزها - ينبغي أن يعكس أي إطار مساءلة يتعلق بالتعاون الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ مختلف المستويات التي تمارس فيها المساءلة (المحلية والإقليمية والعالمية). وقد أثبتت الدراسات أنه إذا ما أُدمجت البرلمانات، والمجتمع المدني والمؤسسات، بفعالية في آليات المساءلة المتبادلة الوطنية، فإنها تقوم بدور بالغ الأهمية في النهوض بالمساءلة المتبادلة. وأثبتت التجربة أيضا أن طريقة عمل آليات المساءلة تتسم أيضا بأهمية بالغة في نجاح مختلف الآليات.

٦٤ - التعلّم من تجربة آليات المساءلة الإقليمية - إن العمليات الإقليمية مهمة في قياس مدى نجاعة المالية العامة والمعونة الخارجية، والشفافية والتنسيق. ويمكن استخلاص دروس مهمة من آليات التتبع الإقليمية، مثل اتفاق كيرنز بشأن تعزيز التنسيق الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويمكن أن يقوم منتدى التعاون الإنمائي بدور هام في استعراض مواطن القوة المختلفة في فرادى الآليات الإقليمية.

٦٥ - التقدم نحو إطار مساءلة متعدد الأطراف يعترف بأن المساءلة تختلف باختلاف مجالات السياسة العامة واختلاف الجهات الفاعلة - دونت الآليات المختلفة المسؤوليات بعبارات قانونية أكثر دقة (مثل الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان). وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لتقييم الكيفية التي يمكن أن يعكس بها أي إطار مساءلة عالمي مشترك عن التزامات التعاون الإنمائي، وقائم على القيم والمبادئ الأساسية المشتركة، مختلف الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمختلف الجهات الفاعلة. ويمكن دعم المساءلة بعملية تعلم متبادل واستعراض أقران شاملة.

٦٦ - استخدام نظم القطاع الخاص لإبلاغ الشركات عن استدامة أنشطتها كليات لنظام عالمي شامل للرصد والمساءلة - يجب إدراج مساهمة القطاع الخاص وتأثيره في التنمية المستدامة في نظام مساءلة شامل. ولوضع مثل هذا النظام، يمكن التعلم من الدروس المستفادة من نظم الإبلاغ الطوعي الجاري بها العمل حاليا في القطاع الخاص، مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرة الإبلاغ العالمية.

٦٧ - التأكيد من إتاحة البيانات في الوقت المناسب، وموثوقيتها، وتصنيفها بصورة كافية - التغطية الجيدة بالبيانات وجودة البيانات عاملان أساسيان للرصد والمساءلة الناجعين على الصعيد العالمي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون من الأهمية بمكان توفير بيانات مصنفة على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية والمحلية من حيث خصائص الفقر وذلك لغرض صياغة استجابات فعالة ومحددة الأهداف بدقة على صعيد السياسات العامة.

٦٨ - استكشاف الكيفية التي يمكن بها استخدام التكنولوجيات الجديدة لزيادة تيسير الوصول إلى البيانات - هناك دعوة إلى ثورة بيانات لإتاحة سبل جديدة للمواطنين تمكنهم من المشاركة في قياس ورصد تنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك التزامات التعاون الإنمائي. ويمكن أن تكمل مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في إنشاء البيانات عملية جمع البيانات والإحصاءات الرسمية. وهناك حاجة إلى تحسين متطلبات الكشف وإفساح المجال للوصول إلى البيانات العامة، لا سيما فيما يتعلق بالتدفقات النقدية للقطاع الخاص. وسيتعين زيادة التفاعل فيما بين الجهات الفاعلة من أجل كفالة الشفافية.